Strategy International Journal of Middle East Research

Volume 1, Issue 1 December 2019

http://ijmer.net

ISSN: 2717-641X (Online)

US Sanctions on Iran and Its Impact on Iraq

Saba Hussein Mola

To cite this article

Mola, S.H. (2019). US Sanctions on Iran and Its Impact on Iraq. Strategy International Journal of Middle East Research, 1(1), 36-46.

Published Online	December 31, 2019
Article Views	32 single - 53 cumulative
Article Download	141 single - 208 cumulative

BABIR Academic is an independent international publisher committed to publishing academic books, journals, quality in the fields of Education, Social Sciences. BABIR Academic created an open access system to spread the scientific knowledge freely.

For more information about BABIR, please contact: babir.arabic@gmail.com

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

BABIR Academic Publishing, Istanbul/Turkey

Telephone: +90 530 170 71 82 | babir.arabic@gmail.com | www.babir.org

INTERNATIONAL JOURNAL OF MIDDLE EAST RESEARCH
Volume 1, Issue 1, December 2019, p. 36-46
İstanbul / Türkiye
Article Information
Article Type: Research Article
This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
18/10/2019
Received in revised form
02/11/2019
Accepted
18/12/2019
Available online
20/12/2019

US Sanctions on Iran and Its Impact on Iraq

Saba Hussein Mola [1]

Abstract

The research is interested in shedding light on the historical framework of US-Iranian relations since 1979, and the political events that have permeated it, which later reflected the imposition of a number of US sanctions on Iran, which directly affected the formulation of its foreign policy towards Arab and international countries. The problem of research revolves around the recent US sanctions against Iran in 2018, and as many historians and economists put it, "it is the most severe" as it includes oil exports, shipping, and banks, while targeting any company or organization that circumvents the implementation of the sanctions. As far as the matter is concerned with Iraq, the research is interested in stating the extent of its influence on the sanctions imposed on Iran, in economic terms, the volume of trade exchange, and the Iraqi market. The research was divided into an introduction and three axes, the first concerned with giving the historical framework for US-Iranian relations after 1979. The second topic focused on highlighting the sanctions imposed on Iran since 1979. As for the last topic, it indicated the repercussions of the sanctions on the Iraqi economy.

Keywords: America, Iran, Iraq, Sanctions.

[1] Assist. Prof. Dr. Saba Hussein Mola, El-Mustansiriya Center for Arab International Studies, Iraq.

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

العقوبات الأمريكية الإيرانية وأثرها على العراق

صبا حسين مولى [2]

ملخص

يهتم البحث بتسليط الضوء عن الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية الإيرانية منذ عام 1979، وما تخللها من أحداث سياسية كانت له انعكاس فيما بعد على فرض عدد من العقوبات الأمريكية على إيران، الأمر الذي أثر بشكل مباشر في رسم سياستها الخارجية تجاه الدول العربية والدولية، حيث تدور اشكالية البحث حول العقوبات الأمريكية الأخيرة على إيران عام 2018، وعلى حد تعبير العديد من المؤرخين والاقتصادين، بأنها "الأشد على الاطلاق" لكونها تشمل صادرات النفط، والشحن، والمصارف، مع استهداف أي شركة أو منظمة تتحايل على تنفيذ العقوبات، وبقدر تعلق الأمر بالعراق، يهتم البحث بذكر مدى تأثره بالعقوبات المفروضة على إيران من الناحية الاقتصادية، وحجم التبادل التجاري والسوق العراقي، لهذا قُسم البحث إلى ثلاث مطالب رئيسية، حيث أهتم الأول بإعطاء الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية الإيرانية بعد 1979، وأهتم الثاني بتسليط الضوء على العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 1979، أما الثالث والأخير فقد أشار إلى تداعيات العقوبات على الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، العراق، العقوبات.

المقدمــة

اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية بالتوتر والغموض، وخاصةً بعد تغير النظام السياسي عام 1979، بعد وصول الخميني إلى السلطة، لكونه تبنى فكر سياسي يقوم على تعامل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بالمساواة لكونهما قوة استعمارية تعمل على استغلال البلاد، وأطلق على الولايات المتحدة الأمريكية "الشيطان الاكبر"، ووصف العلاقة معها "علاقة الظالم بالمظلوم" (العلاف، 2006، ص32)، وازدادت الأمور سوءاً بين الطرفين نتيجة جملة من الأحداث أدت بدورها إلى توتر العلاقات بشكل ملحوظ.

1. **إشكالية الدراسة:** تدور اشكالية البحث حول العقوبات الأمريكية الأخيرة على إيران عام 2018، وعلى حد تعبير العديد من المؤرخين والاقتصادين، بأنها "الأشد على الاطلاق" لكونها تشمل صادرات النفط، والشحن، والمصارف، مع استهداف أي شركة أو منظمة تتحايل على تنفيذ العقوبات. وبقدر تعلق الأمر بالعراق، يهتم البحث بذكر مدى تأثره بالعقوبات المفروضة على إيران، من الناحية الاقتصادية، وحجم التبادل التجاري، والسوق العراقي.

[2] :أستاذ مساعد دكتور :صبا حسين مولى، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، saba.almola@yahoo.com.

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

2. **أهداف الدراسة:** نستهدف هنا من خلال هذه الدراسة؛ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، وأيضاً العقوبات المفروضة على إيران من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك موقف الحكومة العراقية من العقوبات الأمريكية تجاه إيران، حتى يتبين لنا تأثير تلك العقوبات على الاقتصاد والسوق العراقي.
3. **منهجية الدراسة:** ركز البحث على المنهج التركيبي الذي يجمع بين المنهج التاريخي لغرض التعرف على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والمنهج التحليلي لمتابعة سير وتطور مسار هذه العلاقات وتحليلها؛ لمعرفة الشكل الذي سارت عليه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران في مرحلة مهمة من مراحل التاريخ المعاصر، لذلك نُقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسية؛ والتي ستكون على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية الإيرانية بعد عام 1979.

المطلب الثاني: العقوبات الأمريكية على إيران منذ عام 1979.

المطلب الثالث: العراق والعقوبات الأمريكية على إيران.

4. **أهمية الدراسة:** يهتم البحث بتسليط الضوء على الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية الايرانية منذ عام 1979، وما تخللها من أحداث سياسية كانت لها انعكاس فيما بعد على فرض عدد من العقوبات الأمريكية على إيران، الذي أثر بشكل مباشر في رسم سياستها الخارجية تجاه الدول العربية والدولية.

المطلب الأول: الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية الإيرانية بعد عام 1979

أولاً: أزمة الرهائن:

ازمة الرهائن في السفارة الأمريكية (1979) عندما قام طلبة إيرانيين باقتحام السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا 52 أمريكيًا لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم الشاه للمحاكمة، فنفذت الولايات المتحدة الأمريكية عملية عسكرية لإنقاذ الرهائن، ولكنها فشلت، وكانت نهاية الأزمة عندما وقعت إيران على اتفاقية الجزائر عام 1981(يوسف، 2008، ص155).

ثانياً: الحرب العراقية الايرانية:

الحرب العراقية الايرانية (1980–1988) شجعت الولايات المتحدة الأمريكية العراق للدخول في حرب مع ايران، لكي تزعزع النظام السياسي للخميني، قامت الولايات المتحدة خلال الحرب بتزويد العراق بمعلومات استخبارية من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت تزود إيران بقطع الغيار والأسلحة عن طريق إسرائيل مقابل السماح بهجرة آلاف اليهود الإيرانيين، والتي سميت بـ "فضيحة كونترا" (جلود، 2012، ص32)، تركت الحرب العراقية الإيرانية الدولتين بالعديد من الخسائر الفادحة، وتركت الاقتصاد العراقي غارق في الديون، وقُتل وجُرح أكثر من مليون عراقي؛ فخرج كلا الطرفين من الحرب خاسرين، فخرجت إيران أكثر عزلة، وخرجت العراق بعد ثماني سنوات منهكة اجتماعيًا واقتصاديًا، وأصبحت العراق تطالب بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج؛ فرأت الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق سوف تشكل خطرًا على مصالحها (Affairs 1981).

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

ثالثاً: سقوط طائرة ركاب:

سقوط طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية الإيرانية في الخليج في الثالث من تموز عام 1988، من قِبل طائرة حربية أمريكية، مما أسفر عن مقتل 290 راكبًا كانوا على متنها. وقالت الولايات المتحدة إن الطائرة، من طراز إيرباص 300، أسقطت بالخطأ اعتقادًا بأنها طائرة مقاتلة. وكان معظم الركاب من الإيرانيين في طريقهم إلى مكة (حماد، 2018، ص52).

بعد وفاة الخميني في عام 1989 حدثت العديد من التغيرات في إيران فتولى هاشمي رفسنجاني (1989 – 1997) الرئاسة والذي أجرى العديد من الاتفاقيات مع الدول منها الاتحاد السوفيتي، وحاول الدخول في محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبر تصدير الثورة أداه وليس هدف بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية (حماد، 2018، ص52).

وعلى المنوال ذاته، دعا الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997–2005) والذي فاز بنسبة 70% من أصوات الناخبين إلى "حوار مع الأمريكيين". وراجت توقعات بكسر الجمود في العلاقات بين البلدين، لكن لم يحدث أي تقدم يذكر (ناجي، 2018، ص76).

انتخب الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، وهو محافظ متشدد، رئيسًا للبلاد في حزيران 2005. وأدت تصريحات نجاد المثيرة للجدل ومن بينها تشكيكه في المحرقة النازية (الهولوكوست) إلى سوء العلاقات بين إيران والغرب. كما أدى إعادة انتخابه في عام 2009 مثار الجدل إلى أسوأ اضطرابات داخلية منذ عام 1979. وفي عام 2010، أشعل خطاب نجاد في الأمم المتحدة احتجاجات بعد أن زعم أن معظم الشعب يعتقد أن الحكومة الأمريكية متورطة في هجمات الحادي عشر من ايلول (ناجي، 2018، ص76).

المطلب الثاني: العقوبات الأمريكية على إيران منذ عام 1979

تُشير الحقائق التاريخية بأنه إيران ومنذ الثورة الإسلامية خضعت لعدة عقوبات، فمنها فرض نتيجة للسياسة الخارجية التي انتهجتها بعد 1979، ومنها بسبب برنامج إيران النووي، أو لسياسة إيران المنتهكة لحقوق الإنسان وغياب الديمقراطية في مؤسساتها، وهذا ما تبنته الدول الغربية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (العبيدي، 2011، ص53).

البدايات الأولى للعقوبات كانت في عام 1979، بعد أزمة رهائن السفارة الأمريكية، حيث فرضت الإدارة الأمريكية أولى عقوباتها الاقتصادية، حينما أصدر الرئيس كارتر الأمر التنفيذي رقم (12170) في ايلول 1979 بتجميد نحو 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية والذهب وغيرها من الممتلكات. إلى جانب ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في السابع من نيسان 1980 (عبد الله، www.masress.com).

أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، زادت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات المفروضة على إيران في عام 1984، تمت الموافقة على العقوبات التي تحظر مبيعات الأسلحة وجميع المساعدات الأمريكية لإيران

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

قانون العقوبات الإيرانية (ISA) الذي هو أساس العقوبات الحالية، إلى جانب اتباع سياسة الاحتواء المزدوج في تسعينات القرن العشرين (ثابت، 2001، ص41).

في سبيل اضعاف إيران اقتصاديًا، وتحجيم دورها السياسي، شهدت فتره الرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني فرض أشد العقوبات على إيران. أصدرت الإدارة الأمريكية قانون العقوبات رقم (12957) في الخامس عشر من أذار 1995 الذي يحظر تجارة الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة النفط الإيرانية، كما أصدرت في العام ذاته قرارا أخر رقم (12959)، الذي يحظر أي تجارة أمريكية مع إيران. لتزيد من الضيق على النشاط الاقتصادي والنفطي والعسكري (العبيدي، 2011، ص59).

وفي عام 1995، أقر الكونغرس الأمريكي قانون عقوبات إيران وليبيا (ILSA). وبموجب هذا الاتفاق، فإن جميع الشركات الأجنبية التي توفر استثمارات تزيد قيمتها على 20 مليون دولار لتطوير الموارد البترولية في إيران، ستفرض عليها اثنتين من أصل سبع عقوبات محتملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الحرمان من المساعدة المقدمة من بنك التصدير والاستيراد. ومن تراخيص التصدير للصادرات إلى الشركة المخالفة، حظر القروض أو لائتمانان من المؤسسات المالية الأمريكية التي تزيد قيمتها على 10 ملايين دولار في أي فترة 12 شهرا. حظر التعيين كتاجر رئيسي لأدوات الدين الحكومية الأمريكية. والحظر على العمل كوكيل للولايات المتحدة أو كمستودع لأموال الحكومة الأمريكية. الحرمان من فرص المشتريات الحكومية في الولايات المتحدة (بما يتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية). فرض الحظر على جميع أو بعض واردات الشركة المخالفة (العساف، 2008، ص293-292).

وفي عام 2000 نجحت حكومة محمد خاتمي في خفض العقوبات المفروضة على بعض البنود مثل الأدوية والمعدات الطبية والكافيار والسجاد الإيراني. خلال السنة الأخيرة لرئاسة خاتمي في شباط 2004، حكمت وزارة الخزانة الأمريكية بعدم تحرير أو نشر المخطوطات العلمية من إيران، وذكرت أن العلماء الأميركيين المتعاونين مع الإيرانيين يمكن ملاحقتهم قضائيًا. وردًا على ذلك، أوقفت جمعية مهندسي الكهرباء والإلكترونيات مؤقتًا تحرير المخطوطات من الباحثين الإيرانيين واتخذت خطوات لتوضيح إرشادات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) المتعلقة بأنشطة النشر والتحرير. وفي نيسان 2004، تلقت IEEE ردًا من OFAC حلت تمامًا أنه لا توجد حاجة إلى تراخيص لنشر المصنفات من إيران، وأن عملية نشر IEEE بأكملها بما في ذلك مراجعة الأقران والتحرير كانت معفاة من القيود. من ناحية أخرى، رفض المعهد الأمريكي للفيزياء (AIP) والجمعية الفيزيائية الأمريكية والجمعية الأمريكية لتقدم العلوم، التي تنشر دورية ساينس، هذا الامتثال، قائلاً إن حظر النشر يتعارض مع حرية التعبير (هاورد، 2007، ص 25 -26).

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت عقوبات على إيران بفعل انتهاك الأخيرة للحقوق الإنسان، ففي حزيران 2009 أعربت الإدارة الأمريكية عن وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في الانتخابات الرئاسية 2009، حيث فرضت عقوبات على ثماني شخصيات إيرانية من دخول الولايات المتحدة الأمريكية، وجمدت أرصدتهم لدى البنوك الأمريكية. وهذا كان الطريق الأول، الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية في فرض العقوبات على

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

المسؤولين الإيرانيين، وحظر سفرهم الى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع أي أمريكي التعامل ماليًا معهم (هاورد، 2007، ص25-26).

يمكن القول بأن الولايات المتحدة اتخذت العقوبات الاقتصادية سبيلاً للحد من التوجهات السياسية لإيران، فالعقوبات الاقتصادية وفرض القيود التجارية وحجب الاستثمارات الخاصة قد تكون وسيلة ناجحة لمواجهة طموحات إيران.

وعليه فأن العقوبات الاقتصادية الأكثر فاعلية من وجهه نظر الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتضمن حظر مبيعات الاسلحة، وحظر تصدير التكنلوجيا المتقدمة، ووضع القيود على سفر الإيرانيين إلى الخارج فضلاً عن فرض القيود على العملات الصعبة التي تستخدمها في شراء الاسلحة والتكنلوجيا المتقدمة، وفرض قيود على بيع وشراء مصادر الطاقة الإيرانية، لاسيما النفط والغاز اللذان يعدان مصدرًا مهما للدخل القومي الإيراني.

وفي هذا الصدد فقد نجحت الجهود الأمريكية في إصدار القرار (1929) عن مجلس الأمن "حزيران 2010" الذي فرض عقوبات على إيران، وإضافة (15) مؤسسة إيرانية جديدة إلى القائمة السوداء، وممارسة الرقابة على المصرف المركزي الإيراني، والحد من واردات وصادرات إيران وحظر بيع إيران تكنولوجيا عسكرية (www.Arabianbusiness.Com).

في ضوء ذلك، أمهلت الولايات المتحدة الأمريكية في الثامن من أيار 2018، شركاء إيران مهلة زمنية لإيقاف أنشطتهم التجارية معها "الموعد الأول 60 يومًا" انتهى في السادس من آب من العام ذاته، بعد ذلك مُنع بيع الدولار الأمريكي إلى إيران. كما تم فرض عقوبات على الصناعات الرئيسية مثل صناعة السيارات الإيرانية وصناعة السجاد، وحتى بيع الطائرات التجارية أو قطع غيار الطائرات، الذي كان يعاني من إعاقة كبيرة، تم حظره بشكل تام. وستنتهي المهلة الثانية من 120 يومًا في الخامس من تشرين الثاني (العبيدي، النظام السياسي...، 2010، ص205).

ومن بين الإجراءات العقابية الأخرى التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، تخلت إيران عن برنامجها الصاروخي، وإيقاف دعمها "الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حزب الله اللبناني وحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني".

كما يجب على إيران أيضاً سحب جميع القوات التي تعمل تحت قيادتها من سوريا وتسريح الميليشيات في العراق (الشرق الاوسط، 2010).

أثرت العقوبات الأمريكية بشكل واضح على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إيران، انخفاض قيمة العملة الإيرانية إلى أكثر من 70 في المائة من قيمته، والتضخم يسير بسرعة. كما انخفضت صادرات الطاقة الإيرانية بنحو الثلث من ذروتها في حزيران 2017. وارتفاع أسعار الطاقة بشكل ملحوظ في محطات البنزين، بدأت الهجرة الجماعية للشركات الأجنبية. كما غادرت العديد من الشركات الأوروبية البلاد خوفاً من فقدان سوقها الأمريكية الأكثر أهمية. وأعلنت شركة الطاقة الفرنسية Total في الـ 20 من آب عن انسحابها من مشروع الغاز بكلفة مليار دولار. كما انسحبت شركة تصنيع السيارات الألمانية ديملر من إيران مثل شركة صناعة السيارات الفرنسية PSA أو إيرباص (الشرق الاوسط، 2010).

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

خوفاً من العقوبات الأمريكية المفروضة على الشركات التي تتعامل مع إيران، غادرت الشركات الالمانية ميدان الاستثمار الإيراني، كما ترددت البنوك الأوروبية بشكل كبير في التعاملات التجارية مع إيران. كما وصل تحويل الأموال إلى طريق مسدود، ما سبب مشاكل كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أوروبا، التي ترغب مواصلة تعاملاتهم التجارية في إيران والتي لا تخشى العقوبات الأمريكية بسبب عدم وجود أعمال لها في الولايات المتحدة الأمريكية (كشك، 2018، ص88).

العقوبات جعلت جميع أنواع الواردات إلى إيران صعبة للغاية، حتى الأدوية الحيوية أصبحت نادرة ولا تتوافر إلا بأسعار مضاعفة، لكن لدى إيران سنوات من الخبرة في التعامل مع العقوبات، وأعلنت التحول إلى "اقتصاد المقاومة". أما على المستوى السياسي، فيقوّي نظام العقوبات القوى المتشددة في إيران، والتي كانت على أية حال تنتقد التقارب مع الغرب (ثناء، عبد الله، www.alraynews.com).

في السابع من آب 2018، أوضح الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" بأن "العقوبات على إيران بدأت رسميًّا، هذه هي العقوبات الأقوى التي تم فرضها على الإطلاق"، وبعد أن توعد إيران برفع مستوى العقوبات تشرين الثاني المقبل 2018، حذَّر من أن بلاده ستوقف أية علاقات تجارية مع كل من يقيم هذه العلاقات مع إيران (ثناء، عبد الله، www.alraynews.com).

كانت هذه العقوبات متوقعة منذ السادس من أيار 2018 حينما أعلن ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران في عام 2015 مع دول "5+1" (الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وألمانيا)، وقرر في ذلك الوقت الانتظار 90 يومًا لاستئناف العقوبات الأميركية التي كانت قد توقفت تنفيذًا للاتفاق النووي (كشك، 2018، ص53).

وليس للقرار أثر ملزم دوليًّا، فهو ليس قرارًا صادرًا عن مجلس الأمن، لكن كثيرًا من دول العالم لن تغامر بخرق القرار، لتلافي الوعيد الأميركي، فيما عارضته دول أخرى مهمة مثل روسيا ودول أوروبا وتركيا والصين، ولها جميعًا مصالح كبيرة مع إيران، كما أن بعضها يشتبك مع واشنطن في أزمات سياسية واقتصادية تجعل من استمرار العلاقة مع إيران بحد ذاتها ورقة ضغط ومساومة مع الأميركيين (العبيدي، 2011، ص75).

تُعد عقوبات 2018 "الأشد على الإطلاق" بحسب أراء المحللين السياسيين لكونها شملت صادرات النفط، والشحن، والمصارف، وكل القطاعات الأساسية في الاقتصاد. وعلقت الإدارة الأمريكية بأن "العقوبات على إيران شديدة للغاية، وإنها أشد عقوبات تفرض على الإطلاق، وسنرى ماذا سيحدث مع إيران، لكنهم لن يكونوا بخير"، حينها اعترضت كل من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا على العقوبات، وتعهدت بدعم الشركات الأوربية التي لديها علاقات تجارية مع إيران، وأسست آلية بديلة لدفع الأموال، لتساعد تلك الشركات على التجارة، دون مواجهة العقوبات. وحذر "ستيفن منوشين" وزير الخزانة الأمريكي قائلاً (واشنطن سوف تستهدف "بقوة" أي شركة أو منظمة تتحايل على عقوباتنا). ومنحت الإدارة الامريكية استثناءات لثماني دول لاستيراد النفط من إيران "إيطاليا، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والصين" (العبيدي، 2011، ص75).

وحددت الولايات المتحدة الأمريكية أثني عشر مطلبًا على إيران من أجل رفع العقوبات، من بينها إنهاء دعم الإرهاب، وإنهاء التدخل العسكري في سوريا، ووقف تطوير الصواريخ النووية بشكل كامل. أتهم الرئيس الإيراني

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

"حسن روحاني" الولايات المتحدة بأنها تسعى لتغيير نظام الحكم في إيران. وصرح إن إيران لن تتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل وجود عقوبات عليها، وهدد أن إيران ستعاود العمل في برنامجها النووي (ثناء، عبد الله، www.alraynews.com).

المطلب الثالث: العراق والعقوبات الامريكية على إيران

مع دخول العقوبات الأمريكية على إيران حيز التنفيذ في 7 آب 2018، برزت عدة تساؤلات عن تأثير هذه العقوبات الأمريكية على الوضع الاقتصادي العراقي، وعن مدى تأثير تلك العقوبات في الاقتصاد العراقي، وكيف ستتعامل الحكومة مع العقوبات في ظل التبادل التجاري الكبير بين العراق وإيران. وفي الأسطر التالية نقرأ في حيثيات هذه العقوبات ومدى تأثيرها في الوضع الاقتصادي العراقي.

اختارت الحكومة العراقية أن تسير مع العقوبات الأميركية، وأن تلتزم بها وأصدرت بيانًا أشارت فيه عدم تعاطفها مع العقوبات الأمريكية حينما ذكرت "إننا لا نتعاطف مع العقوبات، ولا نتفاعل معها، ولا نعتبرها صحيحة"، وربما كان موقف الحكومة العراقية هو الأسرع استجابة للقرار الأميركي على مستوى العالم، لاسيما بالنسبة لبلد له علاقات تجارية واقتصادية ضخمة مع إيران تبلغ قيمتها السنوية أكثر من 13 مليار دولار، نصفها يتعلق بالصادرات غير النفطية "المواد الغذائية، ومنتجات الكهرباء، والغاز، والنفط المكرر، ومواد البناء، والسيارات، والمحاصيل الزراعية". الأمر الذي جعل من السوق العراقية مصدرًا رئيسيًّا للعملة الصعبة التي تحصل عليها إيران، وكذلك سببًا لتشغيل الأيدي العاملة فيها، وفي نفس الوقت فهذه الواردات تسد الجزء الأساسي من احتياجات العراق بأسعار تنافسية رغم عدم جودة النوعية (www.alraynews.com).

ومن الجدير بالذكر، أنه؛ ومن الناحية الاقتصادية أن كلًّا من العراق وإيران سيتضرران من وقف التبادل التجاري بينهما، لكن العراق يحظى بأفضلية نسبية، تتمثَّل في قدرته على إيجاد أسواق أخرى لمستورداته، وقد بدأ ذلك بالفعل باتصالات غير معلنة مع كل من السعودية والكويت لتوريد الطاقة الكهربائية والسلع التجارية، أما إيران فتبدو خياراتها محدودة للغاية، ولن تجد في ظل العقوبات بدائل عن السوق العراقي (www.annabaa.com).

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية مع بدء العقوبات الأميركية، إغلاق أبواب التحويلات المصرفية بالدولار إلى إيران سواء من البنوك أو مكاتب الصرافة الأهلية، وأوقفت استيراد السيارات الإيرانية. وقد خلق ذلك ردة فعل سريعة في إيران، اعتبرت أن الإجراء العراقي هو أحد أسباب انهيار العملة الإيرانية أمام الدولار عقب بدء العقوبات الأميركية، ويتضح هذا الاتجاه في تصريح "نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية" حينما علق بقوله "إن أحد أسباب صعود الدولار الأميركي هو تعاون الحكومة العراقية مع العقوبات الأميركية ضد إيران" (القدس العربي، 2018).

وفي وقتٍ لاحق حاولت الحكومة العراقية أن تخفِّف من موقفها، حينما أشارت إلى "أن التجارة مع إيران ستستمر لكن التعامل بالدولار هو وحده ما سيتوقف"، لكن هذا التوضيح لم يكن كافيًا لإقناع إيران، كما أنه أزعج الإدارة الأميركية التي كان رد فعلها حينما صرحت "إن منتهكي نظام العقوبات يمكن أن يخضعوا هم أنفسهم للعقوبات"(ultrairaq.ultrasawt.com).

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

يرتبط العراق بعلاقات تجارية قوية مع ايران، فإن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران يبلغ 13 مليار دولار سنويًا، وأن 6.5 مليار دولار منها تتعلق بالبضائع غير النفطية، مما جعلها المستفيد الأكبر من التجارة مع العراق، والدليل على ذلك، الميزان التجاري دائمًا لمصلحة إيران الذي يؤشر بدوره إلى أن أغلبية المواد الغذائية المستوردة مصدرها إيران بالدرجة الأولى ثم تركيا، وبالتالي فإن عملية التبادل والميزان التجاري ستبقى في مصلحة إيران حتى في حالة العقوبات الأمريكية، وعن طريقة تحويل الأموال بين العراق وإيران (www.noonpost.com).

منعت الحكومة العراقية البنوك وشركات الصيرفة من إجراء أي تحويلات مصرفية إلى الداخل الإيراني. الأمر الذي أدى إلى انتعاش "السوق السوداء" للدولار داخل العراق، نتيجة سعي الإيرانيين في الحصول على الدولار من السوق العراقي. وأنه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، فإن سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار سيشهد تراجعًا مطردًا خلال الأسابيع القادمة بسبب استنزاف الأسواق من العملة الصعبة. وهذا بدوره سيؤثر على الاقتصاد العراقي (www.almasalah.com).

ومن الجدير بالذكر، الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب الحركات التجارية بين العراق وإيران، ولا يمكن لواشنطن أن تمنع تسرب العملة من العراق إلى إيران ما دامت المعاملات تتم يدويًا بين التجار ولا حل لهذه المعضلة إلا بضغوط قد تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الحركة التجارية عبر المنافذ الحدودية بين البلدين، وهذا ما لن يكون سهلاً نظرًا للنفوذ الإيراني الاقتصادي في العراق وامتلاكها لعشرات المؤسسات التجارية داخل بغداد (www.noonpost.com).

تُعد إيران الممول الرئيس لمصادر الطاقة للعراق، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ تعتمد الكثير من محطاته الكهربائية على الغاز الإيراني "نحو 4000 ميغاواط" قد يكون أكبر المتضررين من قرار العقوبات. ولحل هذه المشكلة، أشار عدد من الخبراء العراقيين بإمكانية تعويض مصادر الطاقة من خلال ربط الشبكة الكهربائية مع دول الجوار خصوصًا بعد الاتفاقيات التي وقعت مؤخرًا بين بغداد والرياض. هذا إلى جانب تأجير بوارج عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية من الفائض النقدي الذي سيتوفر من عدم استيراد الطاقة من إيران. وفي الوقت ذاته أعربت الإدارة الأمريكية في 20 آذار "أن التوسع في استغلال موارد العراق من الغاز الطبيعي وتنويع مصادر وإراداته من الطاقة سيعزّز الاقتصاد العراقي؛ بالإضافة إلى تشجيع قيام عراق موحد ومزدهر ومتحرر من النفوذ الإيراني" هذا على حد تعبيرها (www.noonpost.com).

يُرجح ذلك قول وزير الكهرباء العراقي "لؤي الخطيب" في 25 نيسان "إن استيراد الغاز الإيراني لا يندرج ضمن العقوبات الأمريكية على إيران"، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أن ذلك الاستيراد "لن يستمر طويلًا، حيث يعمل العراق مع أطراف دولية عدة لتطوير حقوله الغازية لسد احتياجاته من الوقود الأزرق" (www.alraynews.com).

كما حركت الولايات المتحدة حلفائها تجاه العراق، كـ "الأردن والمملكة العربية السعودية والكويت" عبر إنشاء مناطق تجارية مشتركة، فهذه الدول تضغط من أجل الحصول على حصة من سوق العراق وتقليص حصة إيران، هناك سباق نحو السوق العراقية، فزيارة "العاهل الأردني" للعراق، واتصالات "ولي العهد السعودي" المستمرة برئيس الوزراء العراقي، وهذا مؤشر بأن الدول الإقليمية تسعى للاستحواذ على السوق العراقية (www.alraynews.com).

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

الخاتمة:

اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية بعدم الاستقرار، نتيجة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لأن يكون لإيران أي دور إقليمي في منطقة الشرق الاوسط، إلى جانب تطلعات إيران السياسية والاقتصادية في أن يكون لها دور إقليمي واضح المعالم في المنطقة.

ضمن هذا الإطار، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية أي دور إقليمي مؤثر لإيران، بشكل يهدد المصالح الغربية من جهة والمصالح الأمريكية بشكل خاص في منطقة الشرق الاوسط.

وفي ضوء ذلك، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تبني أداة العقوبات الاقتصادية في المرحلة الراهنة لمواصلة الضغط على إيران ومحاصرتها في ضوء سياسة الاحتواء الرامية إلى الحد من التطلعات الإقليمية الإيرانية، والحيلولة دون تهديدها المصالح الأمريكية في المنطقة؛ لاسيما الحيوية منها، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف لحسم الهيمنة الأمريكية على شؤون المنطقة والعالم أجمع من خلال التحكم في مصادر الطاقة الرئيسة إستراتيجيًا واقتصاديًا وسياسيًا.

أثرت العقوبات الاقتصادية بشكل أو بأخر على الاقتصاد العراقي، لأن الأسواق الإيرانية كانت معتمدة بشكل كبير في تصدير انتاجها الغذائي والصناعي إلى العراق، لذلك وجدت بأن اغلاق تلك الأسواق سوف يعمل على تضخم الاقتصاد إلى جانب انخفاض معدلات توفر العملة الصعبة التي تُعد المحرك الأساسي للاقتصاد.

سعت الحكومة العراقية إلى إيجاد البدائل المناسبة لها بدلا من إيران، خاصةً بعد تشدد الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوباتها على من يتعامل مع إيران، لذلك عملت الإدارة العراقية إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع تركيا والسعودية والأردن.

المصادر والمـــراجـــع:

- العلاف، إبراهيم خليل، القدرات النووية في الشرق الاوسط، ط1، سلسلة شؤون إقليمية (10)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006.
- يوسف، أيمن، إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد 5، العدد1.
- ثابت، عمر، الاحتواء المزدوج وما وراءه، تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2001.
- هاورد، روجر، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مروان سعد الدين، بيروت، 2007.
- العساف، سوسن، إستراتيجية الردع "العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي"، بيروت، 2008.
- جلود، ميثاق خير الله، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2012.
- العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس، دراسة في العقوبات الدولية على إيران، وقائع المؤتمر العلمي السابع لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011.
- كشك، أشرف محمد، قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد214، المجلد53، 2018.

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300

- ناجي، محمد عباس، لماذا تُعد إيران معضلة إقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد214، المجلد53، 2018.
- حماد، مدحت، التفاوض الإيراني الأمريكي "خيار أم وسيلة"، مجلة السياسة الدولية، العدد214، المجلد53، 2018.
- الباغ، أحمد، كيف ستؤثر العقوبات الأمريكية على إيران في الاقتصاد العراقي، 2018/8/17، www.noonpost.com.
- وليد، زيا، بعد تشديد العقوبات الأمريكية على إيران "تأثيرها على العراق"، 29 أبريل 2019، www.ultrairaq.ultrasawt.com.
- عبد الله، ثناء فؤاد، العقوبات الدولية المفروضة على إيران تبدأ في إنهاك بنيتها الاقتصادية، www.alraynews.com.
- عقوبات إيران، شروح سياسية وأثار موجعة، www.annabaa.com.
- كيف تؤثر العقوبات الامريكية ضد إيران على العراق، 2018/8/9، www.almasalah.com.
- قانون العقوبات الأمريكية على إيران، أنظر الموقع؛ www.Arabianbusiness.com.
- القدس العربي، صحيفة، العدد 5202، 2018.
- الشرق الاوسط، صحيفة، العدد 11564، 2010.
- Robert Carswell, Economic sanctions and the Iranian Experience in Foreign Affairs, Vol.60,No. 1981-82.

This document downloaded from 88.228.228.51 [3 times] Isparta / Turkey on Tue, 03 Mar 2020 00:53:40 +0300